ملامح السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧١م حتى ٢٠١٤م

إعداد

صفاء محمود عبد الباسط

إشراف

أ.د/ جمعة سعيد تهامي
أستاذ أصول التَّربية
بكلية التربية–جامعة بني سويف

أ.م.د/ فيفي أحمد توفيق
أستاذ أصول التَّربية
بكلية التربية–جامعة سوهاج

المستخلص

استهدف البحث الحالي التعرف على ملامح السياسة التعليمية في مصر خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ٢٠١٤م، حيث يعد عام ١٩٧١م العام الذي صدر فيه الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية، ويعد عام ٢٠١٤م هو العام الذي صدر فيه الدستور الحالي لجمهورية مصر العربية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، كما استخدمت المنهج التاريخي، تناول البحث ملامح السياسة التعليمية في مصر خلال الفترة ١٩٧١م إلى ١٩٨١م والتي شهدت هذه الفترة عديداً من التغيرات السياسية التي كان لها انعكاسها على السياسة التعليمية خلال تلك الفترة ومنها حرب ١٩٧٣، والانفتاح الاقتصادي، واتفاقية السلام. وتناول البحث السياسة التعليمية في مصر خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠١١م، والتي شهدت هذه الفترة صدور قانون التعليم الاساسي في مصر ١٣٩ لسنة ١٩٨١، وكذلك ما يخص كادر المعلمين ثم تناول البحث الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م. والتي شهدت كثيراً من التغيرات في السياسة التعليمية وخصوصا الاهتمام بالتعليم الفني والتعليم الالكتروني وافتتاح اكاديمية المعلمين ودورها في منح تراخيص مزاولة المهنة للمعلمين.

وقدم البحث توصيات لتطوير السياسة التعليمية في مصر بما يتناسب مع الاستفادة من التغيرات السياسية بصورة ايجابية والمتمثلة في رؤية مصر ٢٠٣٠م، واهتمام السياسة التعليمية بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: ملامح السياسة التعليمية في مصر؛ الفترة من ١٩٧١م حتى ٢٠١٤م.

Abstract

The current research aimed to identify the features of educational policy in Egypt during the period from 1971 to 2014 AD, as the year 1971 AD is the year in which the permanent constitution of the Arab Republic of Egypt was issued, and the year 2014 AD is the year in which the current constitution of the Arab Republic of Egypt was issued.

The study used the descriptive approach to suit the nature of the study, and also used historical method. The research dealt with the features of educational policy in Egypt during the period 1971 to 1981 AD, which witnessed many political changes that had an impact on educational policy during that period, including the 1973 war and economic openness, and the peace agreement. The research dealt with educational policy in Egypt during the period from 1981 to 2011, which witnessed the issuance of the Basic Education Law in Egypt No. 139 of 1981, as well as what concerns the teacher cadre. Then the research dealt with the period from 2011 to 2014, which witnessed many changes in educational policy, especially the interest Technical education, e-learning, the opening of the Teachers' Academy, and its role in granting licenses to practice the profession for teachers.

The research provided recommendations for developing educational policy in Egypt in a way that is consistent with benefiting from the political changes in a positive way, represented by Egypt's Vision 2030 and the educational policy's interest in sustainable development.

Keywords: Features of educational policy in Egypt; The period from 1971 AD until 2014 AD.

مقدمة

تعد السياسة التعليمية قضية قومية شغلت ولا تزال تشغل اهتمام المجتمع؛ حيث إنها وثيقة الصلة بعملية بناء البشر وإعداد الأجيال، كما أن لها علاقة وثيقة بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

إن الأُمَّة التي لا تعمل على إصلاح حال تعليمها إذا تخلف أو تدهور، فإنها تفقد مقوماتها وركائز اتزانها، وتضيع ذاكرتها ولا يتبقى من حاضرها شيء، وذلك يؤثر سلبا في أبنائها ويجعلها فريسة للتيارات المعاكسة والمعادية، لذا يُعدُّ الاهتمام بالسياسة التعليمية في أي مجتمع تجسيدًا لطموحات المجتمع وغاياته في ضوء واقعه، والتغيرات المختلفة التي تؤثر فيما يريده المجتمع من نظامه التعليمي[١].

وتظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية التخطيط لمراحل التعليم وتحديد أهداف كل مرحلة وفى وضع الخطط الزمنية لتحقيق الأهداف، وفى تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير على ضوئها العملية التربوية وفى تحديد المسئوليات الإدارية عند تنفيذ تلك السياسات [٢].

وتوجد مجموعة من العوامل الحاكمة للسياسة التعليمية في مصر التي توجه حركتها، وتحد من كفاءتها الداخلية والخارجية، ألا وهي الزيادة السكانية المستمرة والمتنامية، ومجانية التعليم وإلزاميته، وربط التعليم بالشهادة، وارتباط الأجر بالشهادة، ووجود فجوة واضحة بين متطلبات الشهادة ومعدلات الأداء والنظام الهرمي للأجور، ونظام التوظيف عن طريق القوى العاملة، الأمر الذي أدى إلى حدوث غياب توزان في حجم العمالة في القطاعات المختلفة، وهجرة العمالة، بالإضافة إلى القوى المجتمعية التي تقلل من شأن العمل اليدوي [٣].

---

[١]) عبد الجواد السيد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، كفر الشيخ: مطبعة السلام، ٢٠٠٦م، ص ٣٦٠.

[٢]) عبد الجواد السيد بكر، **السياسة التعليمية وصنع القرار**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٣م، ص ٣.

[٣]) منار محمد إسماعيل بغدادي، "تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر"، العدد (٣٠)، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠١٥م، ص ٣٢٥.

إن إصلاح النظام التعليمي مرهون بحدوث إصلاح سياسي يتناغم جنبًا إلى جنب مع الإصلاح التعليمي وغيره من جوانب حياة المجتمع، فالإصلاح السياسي هو الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح التعليمي، والذي يؤدى إلى تحديد سياسة تعليمية قومية في الإطار الديمقراطي[٤].

فقد توصلت دراسة (أبو بكر زيدان، ١٩٩١م)[٥] إلى استجابة السياسة التعليمية للتغيرات السياسية والاجتماعية، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية وآثارها التعليمية وخاصة بالنسبة لتغير الانفتاح الاقتصادي والتوسع في التعليم الفني واستحداث تخصصات نوعية لسوق العمل، كما استجابت للمتغير السكاني.

ولذلك فقد أكدت السياسة التعليمية في أعلى مستوياتها، وفي مناسبات مختلفة أن التعليم قضية أمن قومي بما يعنى أنه محاولة جادة للارتقاء بمستوى جودة التعليم، وأكد مؤتمر إصلاح التعليم في مصر في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٤م، أن المنتج النهائي لايزال بحاجة إلى قدر كبير من التطوير والتحديث وصولًا إلى الآفاق المرجوة والكفاءة المطلوبة؛ حتى يحقق التعليم أهدافه الرئيسة التي تتفق مع روح العصر، ممَّا يعطى مؤشرًا على اهتمام الدولة برفع مستوى التعليم الذي لابد أن يواكب ما يحدث في عالم العمل والإنتاج[٦].

وفي ضوء ما سبق يتضح أن تعدد التغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة التعليمية والتدخل السياسي في كثير من الأحيان يجعل العلاقة بينهما معقدة وصعبة، ويجعل من الصعب تبني السياسية التعليمية على أساس سليم.

---

[٤]) عفاف محمد جايل،" دور النظم السياسية في صياغة السياسية التعليمية في مصر": دراسة تحليلية، المجلد (٣٤)، **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠١٣م، ص ٤٠٤.

[٥]) أبو بكر زيدان عبيد، "اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م"، **رسالة دكتوراه**، جامعة الأزهر، كلية التربية،١٩٩١م.

[٦]) محمود عطية، "ركائز الجودة في التعليم الثانوي"، "**المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم الجامعي** (١٠-١٢ مايو)، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨، ص١٦١.

مشكلة الدراسة:

رغم المحاولات المستمرة لإصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر عبر المراحل الزمنية المختلفة بدءاً من مرحلة الاستقلال الجزئي حتى الآن؛ إلا أن المنظومة التعليمية في هذه المرحلة تعاني من بعض المشكلات المتشابكة والقديمة والتي يصعب أن يتصدى لها فرد بمفردة، لأنها مرتبطة بالمجتمع كله، هذه المشكلات نتجت عن وجود فجوة بين ما يستهدفه الإطار التشريعي الممثل في الدستور ومواده الخاصة بالتعليم في المراحل الزمنية المختلفة وبين ما تسعى إلى تحقيقه محاولات الإصلاح المختلفة.

ومع تطورات العصر ومتغيراته السريعة حتى إنه أصبح من الصعب التكهُّن بشكل التعليم الذي تتطلبه، فإن هذا يفرض على التربية الملاحقة المستمرة لهذه التغيرات، حيث إنها ستتطلب أنواعًا جديدة من التعليم تختلف كليًّا عمَّا هو موجود في الوقت الحالي، وهذا يتفق مع ما أكده (عبد الحميد عبد المجيد حكيم) من أنه لابد من مراجعة السياسة التعليمية والتربوية داخل المؤسسات التربوية مراجعة مستمرة وتجديدها باستمرار لتتلاءم مع احتياجات العصر وتحقيق التنمية المستديمة والشاملة[٧].

وتُعدُّ السياسة التعليمية في الدول النامية أمرًا مهمًا، حيث إنها لا تسهم فقط في زيادة أعداد قوة العمل المدرَّبة واللازمة للاستجابة للاحتياجات الوطنية، ولكنها تسهم أيضًا في تحسين نوعية التعليم بشكل عام والتآلف واحترام القوانين والعمل على إصلاح التعليم بشكل خاص.

فبنظرة فاحصة لواقع التعليم يتضح أنه يعاني كثيراً من المشكلات التي طالت كل عناصر المنظومة التعليمية، كما يتضح أنه غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة منه، ولهذا التردي الذي يعاني منه نظام التعليم جذور متعددة، بعضها هيكل تنظيمي وبعضها تمويلي وبعضها معرفي ويضاف لهذه الأسباب جذور دستورية هي المسئولة ولو جزئيًا عن هذا الاداء الضعيف لمنظومة التعليم.

---

[٧]) عبد الحميد عبد المجيد حكيم، **التربيــة والتنميــة**، جامعة الملك سعود، Available on: .http://www.uqu.equ.sa.in_10, (accessed in: 25-11-2022)

ولقد أوضحت دراسة (فيصل صديق، ٢٠١٧م)[٨].أن بنية النظام التعليمي والسياسة التعليمية أحد المكونات الأساسية التي ينبغي أن تنطلق منها أي مبادرة جادة للإصلاح التعليمي والتربوي ، بوصفها الوثيقة التي تتضمن أسس التعليم ومنطلقاته وأهدافه العامة، ويتم في ضوئها توجيه مسار العملية التعليمية وما يصاحبها من أنشطة وممارسات في الميدان التربوي، والتي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذى يضمن له استمرارية وتوازنًا في أداء وظائفه بصورة منتظمة.

ويمكن القول بأن السياسة التعليمية قد تأثرت بالفلسفة الرأسمالية الاقتصادية التي سادت مصر في فترة السبعينيات من القرن المنصرم، والتي انتقلت بموجبها الدولة المصرية من الاشتراكية إلى الرأسمالية الديمقراطية، ولذلك تحاول الدراسة الحالية رصد الأيديولوجية الكاملة بكل نظام سياسي وعلاقتها المباشرة بالسياسة التعليمية للوصول إلى نتائج قد تفيد النظام التعليمي.

وتُعدّ السياسة التعليمية الموجِّهات للنظام التعليمي، والتي تشمل الأهداف والأنشطة والبرامج والمبادئ التي يسير على ضوئها النظام التعليمي، ولعل ما حدث من بروز مفاهيم مثل الجودة في التعليم والتعلم الإلكتروني، وإنشاء بنك المعرفة المصري، وكذلك ما يسمى بنظام كادر المعلمين الذي يهدف إلى الارتقاء بالمعلم ماديًّا، كل هذا ما هو إلا تطوير للسياسة التعليمية بهدف تحقيق أهداف التعليم.

ولذلك فقد أكدت السياسة التعليمية في أعلى مستوياتها، وفي مناسبات مختلفة أن التعليم قضية أمن قومي بما يعنى أنه محاولة جادة للارتقاء بمستوى جودة التعليم، وأكد مؤتمر إصلاح التعليم في مصر في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٤م، أن المنتج النهائي لايزال بحاجة إلى قدر كبير من التطوير والتحديث وصولًا إلى الآفاق المرجوة والكفاءة المطلوبة؛ حتى يحقق التعليم أهدافه

---

[٨]) فيصل صديق أحمد مهران،" التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري : دراسة تحليلية"، **رسالة دكتوراه** ، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠١٧م، ص١٧٨.

الرئيسة التي تتفق مع روح العصر، ممَّا يعطى مؤشرًا على اهتمام الدولة برفع مستوى التعليم الذي لابد أن يواكب ما يحدث في عالم العمل والإنتاج[٩].

لذا فإن نظام التعليم وأهداف التربية من المفترض أن ينبع كل منهما من طبيعة المجتمع وظروفه ومشكلاته وتطلعاته وثقافته، ويجب أن ترتبط بإمكانات الأفراد ومجتمعهم وواقعهم، وكذلك أن تعبِّر أهداف السياسة التعليمية في أي دولة عن آمال المجتمع في الفترة التي وضعت من أجلها هذه السياسة وليس من الحكمة أن تستورد السياسة التعليمية من أي بلد إلى بلد آخر؛ لأن نظام التعليم في أي بلد ومدته وأهدافه ومناهجه ووسائله وإدارته وتمويله كل ذلك عليه أن يرتبط ارتباطًا كليًا بحضارة البلد ومشكلاته وآماله وخصائص الحياة فيه[١٠].

وتأسيسًا على ذلك فإن مشكلة الدراسة الحالية تحددت في ضوء أمثلة على واقع سياسات إصلاح التعليم المصري، والمواد الدستورية الخاصة بالتعليم، ومعرفة ملامح السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧١م إلى ٢٠١٤، وكيفية الاستفادة منها في الوقت الحالي.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية

١- ما أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠م؟
٢- ما أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٨١م حتي ٢٠١١م؟
٣- ما أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة من ٢٠١١م حتى ٢٠١٤م؟
٤- تقديم توصيات لتطوير السياسية التعليمية في مصر، والاستفادة منها في الوقت الحالي؟

أهداف الدراسة:

تمثَّل الهدف الرَّئيس للدراسة الحاليَّة في مُحاولة تقديم توصيات لتطوير السياسة التعليمية في مصر وكيفية الاستفادة منها في الوقت الحالي من خلال الاستفادة من تطور السياسة

---

[٩]) محمود عطية، ركائز الجودة في التعليم الثانوي، "**المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم الجامعي**، ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٦١.

[١٠]) منال محسن أحمد حجازي، "الأبعاد السياسية وانعكاساتها على صنع السياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية"، العدد(٣)، المجلد (٧٥)، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، كلية التربية، ٢٠١٩م، ص ص ٦٢٩-٦٣٠.

التعليمية في الفترة ١٩٧١ إلى ٢٠١٤م، وانْبثق عن هذا الهدف الرَّئيس مجموعة من الأهداف الفَرعيَّة على النَّحو الآتي:

١- الوقوف على أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠م.
٢- الوقوف على أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٨١م حتي ٢٠١١م.
٣- الوقوف على أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة من ٢٠١١م حتى ٢٠١٤م.
٤- تقديم توصيات لتطوير السياسة التعليمية في مصر في الوقت الحالي.

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة الحاليَّة أهميتها من خلال الآتي:

أ- الأهمية النظرية:

١- تُعالج الدراسة الحالية موضوعًا ذا أهمية بالغة في السياسة التعليمية بصورة عامة، والسياسة التعليمية في مصر على وجه الخصوص، وهو ملامح السياسية التعليمية في مصر.
٢- إثراء الأدب التربوي في مجال السياسة التعليمية بالمزيد من الكتابات التربوية حول هذا المجال.
٣- تمثل الدراسة الحالية إضافة جديدة للمكتبة العربية.

ب- الأهمية التطبيقية:

١- يمكن أن تُفيد نتائج الدراسة الحاليَّة المسئولين والقيادات التربوية في الوقوف على أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة ١٩٧١م إلى ٢٠١٤م.
٢- قد تُفيد نتائج الدراسة الحاليَّة صانعي السياسة التعليمية في مصر وتساعدهم في التعرُّف على أهم ملامح السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٧١-٢٠١٤م.
٣- تقديم توصيات لتطوير السياسة التعليمية في مصر، يمكن أن يسهم في تطوير التعليم ليواكب تطورات ومستجدات العصر.

منهج الدراسة:

استخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال وصف الظاهرة بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أُطر محددة للمشكلة، وذلك من خلال تحليل معطيات الواقع التعليمي والقوانين والتشريعات والقرارات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة للوصول إلى تفسير واقع الظاهرة تفسيرًا وافيًا، كما استخدمت الباحثة المنهج التاريخي

من خلال التعرف على ملامح السياسة التعليمية عبر الفترة الزمنية المحددة في الدراسة الحالية.

حدود الدراسة:

حد الموضوع: اقتصرت الدراسة على تحليل السياسية التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧١م إلى ٢٠١٤م، من حيث المناهج، والفلسفة والأهداف وأساليب التقويم ومخرجات التعليم، ومواكبة التطور التكنولوجي، وتحقيق ديمقراطية التعليم، الاستجابة لتوقعات المستقبل.

الحد الزمنى: اقتصرت الباحثة في الجانب التحليلي للدراسة الحالية على الفترة الزمنية من ١٩٧١- ٢٠١٤م

مصطلحات الدراسة:

السياسة التعليمية:

- هي الأغراض العليا التي تعمل حكومة الدولة في ضوئها على وضع الخطط الخاصة بمجال التعليم ومتابعة هذه الخطط من أجل تحقيق الأهداف [١١].
- السياسة التعليمية: إطار يستمد منه النظام التعليمي أهدافه، ومناهجه، ومقرراته، وأساليب التقويم والاختبارات، والوسائل المعنية، واتجاهات التوجيه الفني والإداري، والخطط الدراسية، ونوعية النشاط، في إطار السياسة العامة للدولة، وهي إحدى مكونات الكفاءة الإنتاجية التعليمية[١٢].
- السياسة التعليمية: محصلة التوفيق بين الآراء المتعارضة من خلال القرارات الفردية أو الجماعية المتخذة على المستويات المختلفة للنظام التعليمي[١٣]. وتأسيسًا على ما سبق يتضح أن السياسية التعليمية في أي نظام تعليمي عملية مهمة وضرورية، لأنها بمثابة موجهات لهذا النظام من حيث أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، والخطط والأنشطة والبرامج التي يقدمها من خلال مراحله التعليمية المختلفة والعمل على تنفيذها وتقييمها، وما يتعلق بها من قرارات لتطويرها

---

[١١]) أمال أندراوس، **السياسات التعليمية في مصر**، القاهرة : دار فرحة للنشر والتوزيع،٢٠٠٥ م، ص١١.

[١٢]) زاهي الرشدان، **اقتصاديات التعليم**، ط٣، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص٢١٢.

3) Wolford, G. **Researching The Powerful in Education**, London. university college London press ltd.,1994 , p15.

- تعرَّف السياسة التعليمية **إجرائيًا** بأنها: مجموعة من القوانين والبرامج والمبادئ التي تحكم التعليم وتوجِّه حركته، من خلال عملية اتخاذ القرارات التعليمية من جانب المسؤولين التربويين والسياسيين.

الدراسات السابقة:

١- **دراسة (صباح صلاح محمود حميدة، ٢٠٢٠)**[١٤] استهدفت هذه الدراسة إلى لتعرف على مفهوم السياسة التعليمية وبعض المفاهيم المتعلقة بها، والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه السياسة التعليمية في تحقيق الفرص التعليمية، وأهميته في تفعيل دور السياسة التعليمية في تحقيق الفرص التعليمية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى تفعيل دور السياسة التعليمي وتحقيق أهدافها بالمديريات والإدارات، وإنشاء وحدة لتكافؤ الفرص التعليمية بالمدارس وتفعيل العمل بها، وصياغة وثيقة لوحدة تكافؤ الفرص التعليمية التي تعبر عن رؤيتها ورسالتها وأهدافها بما يتناسب مع احتياجات الطلاب ومراحلهم العمرية.

٢- **دراسة (عمر محمد محمد مرسي، ٢٠١٧م)**[١٥] هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق القرارات الوزارية لوزارة التربية والتعليم في مصر لمبدأ تكافؤ الفرص التلاميذ التعليم قبل الجامعي في الفترة من ٢٠١١م- ٢٠١٦ وعلى العلاقة بين تكافؤ الفرص التعليمية وإصلاح التعليم الأساسي في مصر، واهم اولويات إصلاح التعليم الأساسي في مصر لدعم تكافؤ الفرص التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور شديد في دعم تكافؤ الفرص التعليمية لإصلاح التعليم الأساسي، ضرورة تفعيل القرارات الوزارية فيما يتعلق بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التلاميذ، وضرورة أن تنبثق السياسة التعليمة في مصر من واقع الظروف الاقتصادية، والثقافية، وفلسفة المجتمع المصري.

---

[١٤]) صباح صلاح محمود حميدة، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق مبدأ المساوة في الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية، العدد ١٤، المجلد ١٤، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة الفيوم، ٢٠٢٠م، ص ٣٢١.

[١٥]) عمرو محمد محمد مرسي،" دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي الفترة من (٢٠١١- ٢٠١٦م)، دراسة تحليلية"، العدد٨، المجلد ٣٣، **مجلة كلية التربية** ، جامعة أسيوط، ٢٠١٧م، ص ٢١٢.

٣- **دراسة (منار محمد إسماعيل بغدادي ، ٢٠١٥م)** [١٦] استهدفت الدراسة تقويم السياسات التعليمية باعتبارها من المواضيع التي يكتنفها كثير من الصعوبات التي ترجع إلى قلة توافر البيانات والإحصاءات الدقيقة والصحيحة بشكل كاف، وقلة الأجهزة المتخصصة في المعلومات، وتوثيقها في الحقل التربوي، وأن بحوث تقويم التعليم تهتم بقياس التغيرات الحادثة في سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم، بالإضافة إلى ندرة الدراسات في هذا المجال، وغياب جهود تقويم السياسة التعليمية من المنظور الشامل عن الساحة التربوية، حيث أن غالبية الجهود التي بذلت تنصرف عن شمولية السياسة التعليمية إلى جزئياتها وفروعها، ممَّا يفقد التقويم الجانب الأكبر من مصداقيته.

وبالرغم من أهمية تقييم السياسات التعليمية كجزء لا يتجزأ من صياغة السياسات العامة، إلا أن صنع السياسة التعليمية القائم على التقييم لم تتم ممارسته بشكل كاف، وأصبحت الاستفادة من نتائج التقويم تمثل تحديًا كبيرًا، واستخدمت المنهج الوصفي لكونه أنسب المناهج.

٤- **(دراسة محمد عبد الفتاح السعيد، ٢٠١٢م)** [١٧] استهدفت الدراسة التعرف على كيفية وضع إطار لسياسة تعليمية تلبِّى مطالب المجتمع، وتحقق إصلاحًا تعليميًا في مصر، والتعرف إلى الإطار المفاهيمي التربوي الحاكم لأدبيات السياسة التعليمية، والكشف عن توصيات السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٥٢م حتى ٢٠١٠م، واستخدمت المنهج الوصفي والمقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية في مصر لا تعبِّر عن رغبات الشعب المصري بقدر ما تعبِّر عن التوجه السياسي للقيادة الحاكمة.

٥- **دراسة (جيهان عمر محمد جمعة، ٢٠٠٩م)**[١٨] استهدفت الدراسة تحليل وتقويم السياسة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي في مصر ١٩٨١م، وكذلك التعرف إلى

---

[١٦]) منار محمد إسماعيل بغدادي، **مرجع سابق**، ص ص ٣٣٠-٣٣١.

[١٧]) محمد عبد الفتاح السعيد، "تطور السياسات التعليمية في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠١٠م وانعكاساها على الإصلاح التعليمي" ، **رسالة ماجستير**، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠١٢م.

[١٨]) جيهان محمد جمعة، "دراسة تقويمية للسياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي منذ عام ١٩٨١"، **رسالة ماجستير**، جامعة حلوان، كلية التربية، ٢٠٠٩م.

أهداف وسياسات وفلسفة التعليم الأساسي، واستخدمت المنهج الوصفي، والتاريخي، وكانت من أبرز النتائج أن سياسة التعليم الأساسي في مصر متقلبة وليست مستقرة، وأن السياسة التعليمية ومجالات التعليم يتولاها غير المتخصصين في أمور التعليم.

أولاً: ملامح السياسية التعليمية في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠م:

الاطار الدستوري للتعليم في دستور ١٩٧١:

صدر دستور ١٩٧١م والذي من خلاله تستمد الأسس التشريعية للتعليم المصري وتأتي المواد (٧) إلى المادة (٣٩) لتحدد المقومات الأساسية للمجتمع المصري من جوانبه المتعددة التي تؤثر وتتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتعليم، حيث أشارت المواد (١٨) إلى المادة (٢١) المبادئ الحاكمة لسياسة إصلاح الدولة في مجال التعليم المصري، والتي تؤكد على المبادئ الخاصة بالتعليم قبل الجامعي[١٩].

المادة(١٨): "التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله، وتكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وذلك كله بما يحقق الرابط بينه وبين حاجات المجتمع"[٢٠] ويتضح من هذه المادة أن التعليم حق تكفله الدولة، والكفالة تعني المسئولية، فالدولة هي المسئولة عن التعليم وليس المجتمع وتنص المادة أيضا على إلزامية التعليم، والإلزامية لها وجهان- إلزام الدولة بتوفير التعليم للجميع، والثاني إلزام ولي الأمر التلميذ بالحاق ابنه بالتعليم، حيث شدد الدستور المصري بمعاقبة ولي الأمر الذي لم يلحق ابنه بالتعليم بالسجن أو الغرامة.

المادة(١٩): "التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام" [٢١]. حيث جعلت مادة التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام.

المادة(٢٠): "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة"[٢٢]. ويتبين أن مجانية التعليم وجه من كفالة الدولة للتعليم، فالتعليم يحتاج إلى تمويل، والمجتمع يجمع الغني والفقير، ومن ثم كفلت الدولة المجانية للتعليم لهما معا، حتى لا يحرم الفقير من التعليم.

---

[١٩]) جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية١٩٧١ والقوانين المكملة له، الجريدة الرسمية، السنة (١٤)، عدد (٣٦) مكرر (أ)، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،١٩٧١.

[٢٠]) المادة (١٨) دستور ١٩٧١م، الصادر ١٩٧١م.

[٢١]) المادة (١٩) دستور ١٩٧١م.

[٢٢]) المادة (٢٠) دستور ١٩٧١م.

المادة(٢١): "محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه"[٢٣]. ويتضح من هذه المادة أن الدولة اهتمت بمحو الأمية واتاحة التعليم للجميع، وعملت على تحقيق مبدأ تكافؤ فرص التعليم بين المواطنين، فلا فرق بين أبناء الوطن في الحقوق والوجبات، ولا تمييز بينهم في الأعراف أو الديانات، ولا محاباة.

ويتضح من استعراض تلك المواد الدستورية الخاصة بالتعليم تأكيد دستور ١٩٧١م على دور الدولة في مد إلزامية التعليم إلى مراحل متقدمة، وضمان استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، ولأول مرة ينص على اعتبار التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم.

وفي يوليو عام ١٩٧١م طرح الرئيس السادات برنامج العمل الوطني، حيث صدرت وثيقة برنامج العمل الوطني المقدمة للمؤتمر القومي العام وحددت ملامح إصلاح التعليم المصري من خلال الحفاظ على هوية الإنسان المصري، والارتقاء بالمعلمين، والقضاء على الأمية وتوظيف تكنولوجيا التعليم والتأكيد على البعد الديمقراطي في التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل وتنمية الشباب بدنيًا وخلقيًا وثقافيًا[٢٤]. والذي ورد فيه الكثير من المبادئ التي تخص التعليم، وأعلن عن حتمية الارتباط بين الدولة والتعليم، وعن التوجه نحو بناء دولة عصرية تلحق بالدول المتقدمة، حيث حدد البرنامج سمات الدولة العصرية في أنها دولة تضع العلم في خدمة المجتمع ولا مكان فيها للأمية، وهكذا بدأت هذه الفترة بالتوجه نحو التأكيد على الاعتماد على العلم والتعليم في بناء الدولة المصرية [٢٥].

ويتضح مما سبق أن السياسة التعليمية في هذه الفترة دعت إلى ضرورة اصلاح التعليم وتطويره وتحديثه في ضوء التغيرات المجتمعية من أجل تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق ترسيخ القيم وذلك من خلال البرامج الحكومية التي تبنتها الدولة ودعت اليها أكثر من مرة خلال هذه.

حيث دعا الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى استغلال حالة التفاؤل التي تسيطر على المصريين بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ لإصلاح التعليم المصري إصلاحا جذريا ودعا جميع مؤسسات الدولة إلى تبني السياسات الإصلاحية الفعالة للارتقاء بالتعليم المصري[٢٦].

---

[٢٣]) المادة (٢١) دستور ١٩٧١م.

[٢٤]) وزارة التربية والتعليم: دراسات لجان مؤتمر التعليم في الدولة العصرية، المنعقد بنقابة المهن التعليمية في الفترة من ٢٠ –٢٣ فبراير، ١٩٧١م، الجزء الأول والثاني، القاهرة: مركز التوثيق التربوي، ١٩٧٢م، ص٥.

[٢٥]) أمال كامل أندراوس، **مرجع سابق**، ص ص ١٤٣–١٤٧.

[٢٦]) أحمد إسماعيل حجي، **التاريخ الثقافي للتعليم في مصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص ٣١٥.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسات إصلاح التعليم المصري في فترة السبعينيات من القرن الماضي لم تحقق النجاح المنشود بسبب ازدواجية التعليم المصري فالمدارس الأجنبية والخاصة استحوذت على كامل الاهتمام مع ارتفاع تكلفة التعليم، وانتشار الدروس الخصوصية[٢٧]، ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم في نهاية السبعينيات بطرح ورقة أكتوبر لإصلاح التعليم عام ١٩٧٤ التي أكدت فيها القيادة السياسية على ضرورة توفير التعليم للجميع وفي كل المراحل باعتباره حقا أساسيًا لهم، وتضمنت الورقة أمراض التعليم المصري ورسمت خططاً مستقبلية لعلاجها والارتقاء بالمنظومة التعليمية بصفة عامة[٢٨].

وخلال هذه الفترة تم وضع الخطة العامة للدولة في ضوء الدستور وما حدده برنامج العمل الوطني- الخطة العشرية ١٩٧١م-١٩٧٢/ ١٩٨١- ١٩٨٢م[٢٩]، والتي تم العمل طبقًا لها في مجال التعليم، والتي تتميز بأن مبدءها واهدافها واضحة وتم تحديدها بدقة فقد تضمن برنامج العمل الوطني الذي تقدم به رئيس الجمهورية إلى المؤتمر القومي العام الثاني المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة التعليمية في السنوات العشر القادمة[٣٠].

بعد هذه الخطة تم وضع الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧م والتي حاولت التغلب على العديد من الصعوبات التي واجهت الخطط السابقة، وتم فيها دمج مرحلة التعليم الابتدائي والاعدادي تحت مسمى مرحلة التعليم الأساسي[٣١].

---

[٢٧]) **المرجع السابق**، ص ٣١٦.

[٢٨]) وزارة التربية والتعليم: تطوير وتحديث التعليم في مصر وخططه وبرامج تحقيقه، مطابع وزارة التربية ولتعليم، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٣.

[٢٩]) **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، التعليم١٩٥٢م/ ١٩٨٥، المجلد الرابع، القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٢.

[٣٠]) **وزارة التربية والتعليم**، الخطة العشرية للتعليم ١٩٧٢/ ١٩٧٣- ٢٩٨١/ ١٩٨٢م، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٢م، ص١٢.

[٣١]) **وزارة التخطيط**، مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/ ١٩٨٣- ١٩٨٦/ ١٩٨٩م، المجلد الثاني، الإنسان المصري، الجزء الثاني، القاهرة: مطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر،١٩٨١م، ص ١٠.

ومن خلال ذلك يلاحظ أن الدولة اهتمت في خططها بتوفير التعليم بين أبناء المجتمع المصري وذلك من خلال تطبيق صيغة التعليم الإلزامي ومجانية التعليم وجعله متاحًا لكل طفل في الدولة المصرية وإعطائهم فرصاً كبيرة من التعليم تقوم على رفع سن الإلزام.

مما سبق يتبين أن السياسة التعليمية في السبعينات كانت تهتم بالتعليم بجميع أنواعه وأشكاله وكانت تعمل على التوسع في التعليم الفني لتقليل المقبلين على التعليم الثانوي لتفي بمتطلبات سوق العمل وربط التعليم بالمجتمع وأن السياسة التعليمية خلال السبعينيات هي بيانات وتصريحات كان يدلي بها رؤساء الحكومة، وهذه التصريحات كانت تهدف إلى وضع ملامح لسياسة تعليمية ثابته ومستقرة وتحقيق الاستيعاب الكامل ومد الالزام، والأخذ بصيغة التعليم الأساسي والتوسع في التعليم الفني، والحد من التعليم الثانوي، وتشجيع التعليم الخاص، والقضاء على الأمية.

وأيضا في السبعينيات خاضت مصر تجارب عديدة في مجال التعليم الأساسي فقد أنشئت مدرسة تجريبية بولتيكنيكية عام ١٩٧٢م في مدينة نصر وبدأت الدراسة بها عام ١٩٧٣/١/٢ والتي أنشئت طبقًا لاتفاقية بين مصر وألمانيا الديمقراطية، والهدف منها هو التكامل في إعداد المواطنين من النواحي العلمية والتطبيقية والتقنية، وتنشيط النواحي الابتكارية لدى التلاميذ، والتوصل إلى الشروط التي يتم بها إعداد طلاب التعليم الأساسي، ومدة الدراسة فيها كانت ثماني سنوات تتوحد خلالها المرحلتان الابتدائية والإعدادية[٣٢].

حيث بدأ في السبعينيات الأخذ بتجريب صيغة التعليم الأساسي في مصر بناء على إعلان وزير التعليم في مؤتمر أبو ظبي سنة ١٩٩٧، حيث أشار إلى أن مصر في سبيل تطبيق صيغة جديدة للتعليم في المرحلة الابتدائية والإعدادية، هي صيغة إدخال بعض الأنشطة المهنية ضمن مواد الدراسة، وذلك بدءًا من الصف الخامس الابتدائي، كما تزامن مع ذلك توقيع وزارة التعليم اتفاقية مع اليونيسيف تضم أدوات وأجهزة للتعليم الأساسي، وأخذت الوزارة تتوسع في تطبيق نظام التعليم الأساسي حتى شمل ١٠٠٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية في العام الدراسي ١٩٨٠/ ١٩٨١م، موزعة على جميع محافظات مصر[٣٣].

---

[٣٢]) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المجلد التاسع، **مرجع سابق**، ص ١٧٩.

[٣٣]) سلامه صابر العطار، سعيد ابراهيم عبد الفتاح ، **المؤتمر الثاني عشر: السياسات التعليمية في الوطن العربي**، العدد ١، رابطة التربية الحديثة، جامعة المنصورة، كلية التربية ، ١٩٩٢م، ص ص ٢٧٤- ٢٧٥.

وبعد حرب اكتوبر تبنت الدولة الفكر الرأسمالي وسياسات الانفتاح الاقتصادي التي طالت كافة المجالات، فكان لقوانين الاستثمار التي أطلقتها الحكومة حينها دور مهم في تشجيع الاستثمار في التعليم، فاندفع رجال الأعمال للاستثمار في التعليم، وتم افتتاح العديد من المدارس التي تدرس مناهج التعليم الحكومي نفسها لكن بمصروفات (المدارس الخاصة) نظير ما تقدمه للطالب من خدمات ترفيهية وقلة أعداد الطلاب بالفصل، بعد أن ظهرت مشكلة تكدس الطلاب بالمدارس بشكل مبالغ، كما قام رجال الأعمال بافتتاح عدد من المدارس تدرس كافة المواد باللغة الإنجليزية بمصروفات مرتفعة إلى حد ما (مدارس اللغات)، كما اتخذت الدولة في منتصف السبعينات قرارا بإنشاء مدارس حكومية بمصروفات (المدارس التجريبية) لتقديم تعليمًا باللغات الأجنبية لخدمة الطبقة الوسطى التي لا تستطيع إدخال أبنائها المدارس الأجنبية، وبذلك يتم إيجاد جيل مؤهل لسوق العمل يجيد اللغات الأجنبية للتعامل مع الشركات الدولية التي دخلت الأسواق المصرية في ذلك الوقت[٣٤].

ومع تغير أيديولوجية الدولة والتوجه إلى النظام الرأسمالي وسياسة الاقتصاد الحر، والاندماج في اقتصاد السوق العالمية الطليقة، جرت تحولات في كفالة الدولة للتعليم الحكومي، وفي التوسع في مجال التعليم الخاص[٣٥]، حيث تركز استثمار القطاع الخاص في قطاع التعلم في إنشاء المدارس الخاصة، وخاصة مدارس اللغات التي يتركز تعليمها على اللغات الأجنبية، وأصبحت تلك المدارس متاحة للشرائح الميسورة والغنية من شرائح المجتمع[٣٦].

وقد مهدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى ظهور سياسة جديدة كانت بوادرها في الثمانينيات وبدأ تنفيذها في التسعينيات كي تعالج المشاكل التي عانى منها الاقتصاد المصري آنذاك، وهي سياسة الخصخصة، والتي تعمل على تحقيق حرية الأفراد وإتاحة الفرص الاستثمارية لهم للعمل بحرية، وتحقيق أكبر كسب وعائد مادي في ظل الموارد المحدودة.

---

[٣٤]) احمد خليفة خليفة حماد، "إصلاح التعليم في الدساتير المصرية بين النظرية والتطبيق في ضوء المتغيرات المجتمعية من ١٩٢٣ الى ٢٠١٩م"، **رسالة دكتوراه**، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠٢٢، ص١٥٧.

[٣٥]) شبل بدران، **أزمة الفكر التربوي**، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر، ٢٠٠٣م، ص ٢١١.

[٣٦]) حامد عمار، "المنظومة التعليمية وإشكاليات الثقافة القومية بين التعليم لحكومي والتعليم الخاص والأجنبي"، **مؤتمر إصلاح التعليم**، منتدى الإصلاح العربي، الإسكندرية، ٨-١٠ ديسمبر، ٢٠٠٤م، ص ٥.

حيث ساعدت مصر نحو تحقيق سياسة الخصخصة في مناشط كثيرة لمواجهة مشكلة نقص الموارد المالية، ومن أهم هذه الأنشطة التعليم، وتعرف خصخصة التعليم على أنها نقل ملكية بعض المدارس العامة والأنشطة التعليمية أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص بعيدًا عن سيطرة الدولة، وترتب على سياسة خصخصة التعليم في مصر زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال تدريجيا إلى قطاع التعليم، وعلى أنواع معينة من هذا القطاع ثقل فيها تكلفة التعليم، وازداد فيها عائد الربح تحت شعار مساعدة الدولة في توفير خدمات التعليم[٣٧]. حيث امتدت الخصخصة للمؤسسات التعليمية ودخل الاستثمار مجال التعليم وانتشرت المدارس الخاصة والأجنبية بدعوى الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.

وقد برز دور رجال الأعمال منذ السبعينيات نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي والذي أدى بدوره إلى إحداث نوع من الفرز الطبقي في المجتمع المصري وتكوين فئات جديدة ذات مصالح جديدة قد لا تحكم ولكنها تتحكم في مجريات كثير من الأمور، وأخذت تمارس ضغوطها من أجل الحصول على ميزات في جميع المجالات، ومنها التعليم بصفة خاصة[٣٨]. فهم يمتلكون مدارس اجتذبت إليها أعدادًا كبيرة نظرًا لارتفاع مستوى الخدمة التعليمية المقدمة لطلابها، وبالفعل شهدت فترة السبعينيات اتساع رقعة التعليم الخاص داخل النظام التعليمي حيث استوعب حوالي ١٠% من جملة المقيدين في مراحل التعليم وخاصة في المدن الكبرى[٣٩]. وبذلك أصبح التعليم الخاص أداة تعوق مجانية التعليم لأنه يفرض تمايزًا خاصاً بين الطبقات الاجتماعية في التعليم، حيث جعلت سياسة الانفتاح التعليم مجالاً للاستثمار وقد انتهز رجال الاعمال فرصة دعوة الدولة لكافة القطاعات للمشاركة في رسم السياسة التعليمية.

وبذلك تحول التعليم إلى مجال للتجارة واستغلال رغبة الأفراد في التعليم في الوقت الذي لا تسمح به الإمكانات المالية للدولة إلى اتاحته لجميع أبناء الشعب، كما أنه ميز بين أبناء الأسر الغنية وأبناء الأسر الفقيرة وجعل التعليم الخاص يقتصر على الأسر القادرة ماديًا، وبذلك يكون

---

[٣٧]) سعيد إسماعيل علي، "تأملات في سياسة التعليم في مصر"، الجزء (٤٦)، المجلد(٧)، **مجلة دراسات تربوية**، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١١.

[٣٨]) بثينة عبد الرؤوف رمضان، "جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٩م، ص٣.

[٣٩]) أماني قنديل، **القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر**، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية،١٩٨٩م، ص١٠٧.

عمل على تحجيم مجانية التعليم وخرق بنود الدستور، مما زاد من الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، و**قد أكدت نتائج دارسة (علياء عمر كامل إبراهيم، ٢٠١٠م)** على أن تعدد منظومات التعليم قد أدت إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما أكدت أن عدم توفير حقوق المواطنة تعليميًا بين شرائح المجتمع الفقيرة والمهمشة يؤثر على تحقيق العدالة في التعليم[٤٠].

وكذلك أدى زيادة الفاقد التعليمي في تلك الفترة نتيجة إعادة القيد أكثر من عام دراسي واحد وظاهرة التسرب في المراحل التعليمية إلى ضعف الحالة الاقتصادية للأسر؛ حيث أكدت دراسة (فاتن محمد عدي، ٢٠٠١م)[٤١]،على أنه بالرغم من الجهود المبذولة لزيادة عدد الأطفال الملتحقين بمدارس التعليم الأساسي، إلا أنه لا يزال الكثير من الأطفال غير مقيدين بالمدارس، علاوة على أن المقيدين لا يكملون تعليمهم.

يتضح مما سبق أن ما جرى في هذه الفترة نزع نفوذ الدولة في مجال التعليم وجعله مشاعًا في اقتصاديات السوق الحر، وأصبحت ظاهرة التهميش والأقصاء في التعليم تشمل جميع قنوات النظام التعليمي من خلال التفاوت داخل مؤسسات التعليم الحكومية المخصصة للفقراء، وانعدام العدالة في التعليم وفي فرص التعليم.

وبسبب انعدام الجودة الجيدة على مستوى التعليم، انتشر سوق الدروس الخصوصية بصورة مذهلة وأصبحت الدروس الخصوصية ضرورة وليست مجرد إجراء لعلاج أوجه القصور، ولم تتوفر عدالة في التعليم وأصبح هناك تمايز بين الطبقات في التعليم، **وهذا ما تؤكده دراسة قامت بها اليونسكو** عن العدل والإنصاف في معدلات الالتحاق في كافة المحافظات لكن عند إضافة عنصر الثروة إلى التحصيل العلمي، كانت المناطق الأكثر ثراءً تتمتع بمعدلات التحاق أعلى بالمدارس. وهذا يؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود للحد من

---

[٤٠]) علياء عمر كامل إبراهيم،" التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة ١٩٨٥– ٢٠٠٥"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠١٠م.

[41]) Chimombo, Joseph, "Issues in Basic Education in Developing Countries: An Exploration of Policy Option for Improved, **Delivery Journal of International Cooperation Education,** vol.1,2005 p 129..

فجوة الثروة والتحصيل العلمي. وإنفاق الأسر الأكثر ثراء على الدروس الخصوصية يتجاوز ٧ أضعاف إنفاق الأسر الأكثر فقرًا[٤٢].

حيث شهدت السبعينيات بداية انتشار الدروس الخصوصية في المدارس، ولانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية عدة معان، من بينها تخلي الدولة عن جزء مهم من مسئولية تعليم المصريين ليصبح التعليم محل صفقات خاصة تعقد مباشرة بين أهالي التلاميذ والمدرسين. بل أصبح الأهالي في بعض مراحل التعليم يشترون نجاح أولادهم في الامتحانات، بالقيام بالتصرف الواجب مع المدرسين[٤٣].

ومن الواضح أن ظاهرة الدروس الخصوصية والتي أفرزها نظامنا التعليمي لم تتبلور وتتجسد إلا في حقبة السبعينيات وتحديدًا بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي[٤٤]، حيث أصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية مظهرًا سلبيًا للنظام التعليمي، حيث يكاد التعليم عند الكثيرين يكون منزليًا وليس مدرسيًا، وبالتالي ما تصرفه الدولة يصبح هدرًا وهذا يجعل المعلم لا يتفاعل مع التلاميذ بل يعتمد على الدروس الخصوصية، بل أصبحت هذه الظاهرة مسئولة على التأكيد على سياسة الحفظ والتلقين والتركيز على الجانب المعرفي، لأن الدرس الخصوصي في طبيعته لا يكاد يتعدى أن يكون تكراراً لما تقدمة المدرسة لتأكيد الحفظ، وهو ما أكدته دارسة (Kari Guilla, katrin Lintor, 2019) حيث أوضحت أن ظاهرة الدروس الخصوصية الخاصة تعد ظاهرة منتشرة ومثيرة للجدل، وغالبًا ما يُحمّل الطلاب المسئولية عن ارتفاع معدلات الدروس الخصوصية، الأمر الذي يتطلب نظاماً تعليمياً أكثر مرونة مع مسارات مختلفة لنفس الهدف التعليمي؛ لتجنب الحاجة إلى الدروس الخصوصية[٤٥].

وأن هذه الظاهرة تمثل عائقاً في سبيل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع، كما أفسدت معنى مجانية التعليم؛ وذلك لكونها فرضت على الآباء وأولياء الأمور أعباء مالية،

---

[42]) The World Bank. "Improving Quality, Equality, and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth." Education Sector Policy Note. Pp 9 World Bank 2007. P17

[٤٣]) جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك**، القاهرة: دار الشروق،٢٠١١، ص٤٥.

[٤٤]) شيل بدارن، **قضايا تربوية، معاصرة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧م، ص٥٥.

[45]) Karin Guilla, katrin Lintorf: "Private tutoring when stakes are hight: Insights from the transition from primary to secondary school in Germany**", International Journal of Educational Development**, Vol. (65), Leibniz Institute for Science and Mathematic Education: Kiel University, 2019, P.P 172-182

وضعف المخرجات التعليمية، وانتشار القطاع الخاص. وهذا يتفق مع ما توصلت له **دراسة (عماد صموئيل وهبه، ٢٠١٦م)**، والتي أكدت أن انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعدم معاقبة المسئولين عنه زاد من عدم تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري، وبالتالي ضعف تحقيق المجانية على النحو المنشود، إضافة إلى ضعف المخرجات التعليمية في مصر وتدني استفادة القطاع الخاص من هذه المخرجات)[٤٦].

فلم تتوفر سياسة تعليمية واضحة لإصلاح التعليم خلال فترة السبعينيات لغياب النظرة إلى التعليم بشكل شامل فقد كان التخطيط للتعليم وتطويره وإصلاحه يتم بطريقة جزئية لا تتم من خلالها النظرة إلى التعليم ككل متكامل كما لم تأخذ البحوث والدراسات التربوية وضعها المفروض في تقديم المشورة العلمية نظرًا لحداثة إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية عام ١٩٧٢ وعدم فاعليته في هذه الفترة[٤٧].

وعندما بدأ تفعيل دور المراكز البحثية وبمشاركة عدد كبير من أساتذة الكليات التربوية والجامعات وخبراء التعليم ورجال الفكر في عمليات إصلاح التعليم نجد غياب التفعيل للمؤسسات والقنوات التربوية في صناعة السياسة التعليمية والتي أصبحت ترتبط برؤية الوزير وقراراته الشخصية والتي لا تتطابق بالضرورة مع سياسية المؤسسة التعليمية وها هو المجلس القومي للتعليم والتكنولوجيا والذي أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٧٤ والذي يقوم بإجراء دراسات في شئون التعليم العام والجامعي والأزهري وترفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الجمهورية وبما يتمتع به من ميزة عدم الارتباط بوزارة بعينها ولا بشخص مسئول يمكن أن يضمن الاستمرارية المنشودة لكن ثغرة قاتلة تذهب به أدراج الرياح ألا وهي افتقار ما يصل إليه المجلس من آراء وأفكار لسلطة الإلزام فهو مجلس استشاري يفكر ويرى ولا يأمر ولا يلزم[٤٨].

---

[٤٦]) عماد صموئيل وهبه،" تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية"، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل لتنمية، عدد ١٠٥، ٢٠١٦م، ص ١٩١.

[٤٧]) حسين بشير محمود، دور كليات التربية في إصلاح التعليم (الواقع- التحديات- الطموح)، **مؤتمر دور الكليات التربية في إصلاح التعليم**، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٥م، ص٨٧.

[٤٨]) سعيد إسماعيل على، **مرجع سابق**، ص٤٦.

وترى الباحثة أن السياسة التعليمية في هذه الفترة لم تعبر عن رغبات الشعب بقدر ما عبرت عن التوجه السياسي للقيادة الحاكمة فهي لا تستطيع الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة.

ومن خلال التحليل السابق للسياسة التعليمية في السبعينات نجد إن النظام التعليمي في مصر لم يستطع أن يكون وسيلة لتكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق الديمقراطية التربوية، حيث يعاني التعليم من قصور في الإمكانات المادية بالمدارس مما أثر سلبًا على العملية التعليمية، حيث عانت المدارس الحكومية من مجموعة من المشكلات منها ارتفاع الكثافات وعجز في المعلمين داخل المدارس، وهذا يدل على أنه لم توجد سياسة تعليمية حاكمة ومستقرة حيث اتسمت السياسة التعليمية بالتضارب والتخبط في مصر، ومن ثم كان يجب على الدولة أن تعمل على إيجاد سياسة تعليمية تتماشي مع ظروف المجتمع المصري واوضاعه، وعلى إتاحة فرص تعليمية كاملة لجميع أفراد الشعب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ثانياً: ملامح السياسة التعليمية في الفترة ١٩٨١ وحتى ٢٠١١م

لقد كثرت الأوراق التي قدمت حول سياسة التعليم في مصر، واشترك في وضعها سياسيون ووزراء كانوا مسئولين عن إدارة التعليم وتوجيهه والإشراف عليه، كما اشتركت فيها هيئات كبيرة مثل الجامعات والمجالس القومية، كما تناولتها كليات التربية ومراكز البحث التربوي والمؤتمرات والندوات التي تعقدها بين الحين والآخر، كما تناولتها أيضًا وسائل الإعلام والمكاتب الاستشارية بالداخل والخارج[٤٩].

ويعد التعرف على سياسة الدولة في مجال التعليم من الأمور الهامة وذلك لأن السياسية التعليمية جزء من السياسية العامة للدولة كما تشتق أهدافها من أهداف المجتمع وتعبر عنه، كما أن الحكومة مسئولة عن صنع السياسات العامة للدولة والإشراف على تنفيذها ومنها سياسة التعليم.

باستقراء السياسة التعليمية يتضح ان تلك السياسة تختلف من وقت لآخر لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التي تطرأ على فلسفة المجتمع ومبادئه في ظل التوجهات السياسية الجديدة. ففي بداية الثمانينيات حدث تغير في التوجه الرسمي للقيادة السياسية يخالف ما كان سائدًا قبل فترة السبعينيات وأن ذلك التغيير استوجب تغييرًا في

---

[٤٩]) **المرجع سابق**، ص١٠.

التشريعات التعليمية لكي تتلاءم مع التغير في توجهات السياسة وأن القائمين على النظام التعليمي استجابوا لذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين والقرارات التي تتلاءم مع متطلبات تلك التغيرات[٥٠].

حيث أولت مصر اهتمامًا واضحًا بالسياسة التعليمية في الثمانينيات، فمنذ توحيد قوانين التعليم بها في مرحلة التعليم قبل الجامعي في قانون عام ١٩٨١م، حيث وضعت وزارة التربية والتعليم أهداف السياسية التعليمية في مراحلها المختلفة، وظهرت تلك الأهداف بوضوح في تقرير السياسة التعليمية عام ١٩٨٥م [٥١].

وفي فترة الثمانينيات من القرن الماضي وعند الحديث عن إصلاح التعليم يمكن القول بأن ملامح إصلاح التعليم المصري في الثمانينيات أكدت على الارتقاء بالمنظومة التعليمية ككل ولذلك تعددت الخطط والبرامج التي تناولت إصلاح التعليم المصري في تلك الفترة.

ارتكزت السياسة التعليمية في الثمانينيات على عدد من الاسس والمقومات: هو أن التعليم مجاني كما ينص علية الدستور، يجب نشر التعليم على أوسع نطاق باعتباره حقا اساسيًا لكل مواطن، وأن تطوير التعليم عملية ينبغي أن تتم في اطارها الطبيعي كمنظومة فرعية من منظومات المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، حيث إن التعليم هو أحد المداخل الأكثر فاعلية وأهمية لتأكيد حقوق الانسان كما نص علية الدستور، وإن تطوير التعليم لا يتناول الحاضر فحسب بل لابد من توافر قدر كاف من النظرة المستقبلية فنحن نتناول إعداد أجيال كي تعيش في المستقبل[٥٢].

وقد هدفت السياسة التعليمية في بداية الثمانينيات إلى اصلاح التعليم وتطويره خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات وذلك من أجل أن يعمل التعليم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة والعمل المنتج وفي اطار الثقافة العربية والتربية المستمرة[٥٣].

جهود إصلاح وتطوير مرحلة التعليم الأساسي:

---

٥٠) عفاف محمد جايل، **مرجع سابق**، ص٤٣٤.

٥١) ج. م.ع، **وزارة التربية والتعليم**، السياسة التعليمية في مصر، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ص ٩-١٠.

٥٢) ج. م.ع، وزارة التربية والتعليم، السياسة التعليمية في مصر، **مرجع سابق** ص ص ٩-١٢.

٥٣) وزارة التربية والتعليم، **ورقة عمل حول تطوير التعليم في مصر**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩م.

وشهدت الفترة ١٩٧٩م صدور(ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم الأساسي في مصر ١٩٧٩م، وكانت بمثابة الخطوة الحقيقية نحو تحديث سياسة التعليم، وكان من أهم ملامح التحديث التي اقترحتها ما يلي[٥٤]:

- طبع الدراسة في التعليم الأساسي بالطابع العلمي: بحيث تتكامل النواحي النظرية والعملية وبما يربط التعليم بالبيئة
- تزويد المدارس والحافظات المعملية والورش البسيطة والخامات، وتعترف هذه الورقة بأن التعليم الابتدائي غارق في المشاكل التي منها الأمية، والعمل لفترتين وغيرها.

وقد شهدت هذه الفترة عديدا من السياسات التعليمية:

١- السياسة التعليمية الأولي: تطوير وتحديث التعليم في مصر: سياسته وخططه وبرامج تحقيقه ١٩٨٠م[٥٥]:

تم الاعلان عن هذه السياسة مع طرح (مصطفي كمال حلمي) تقريراً حول تطوير وتحديث التعليم في مصر٠٠ سياسته وبرامج تنفيذه في يوليو ١٩٨٠م، وقد تحددت عناصر هذه السياسة في أربعة مبادئ أساسية، وفي إطار هذه المبادئ تم وضع استراتيجية شاملة متنوعة تعكس تكاملاً فيما بين التوسع الكمي وتحسين جودة التعليم وكيفه.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية تحددت خطة تكوين التعليم في ثلاث مجموعات من البرامج الرئيسة، منها برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه، وقد تحددت تفصيلاً في إنماء التعليم الأساسي وصاحب هذه السياسة وضع خطة للتنفيذ تبدأ من العام الدراسي (١٩٨٠/١٩٨١م)، إلا أنها لم تستكمل تنفيذ برامجها لتحقيق أهدافها، حيث تم إلغاؤها بسبب التغيير الوزاري في منتصف عام ١٩٨٤م.

وقد صدر في عام ١٩٨١م قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١[٥٦]: صدر هذا القانون في أغسطس ١٩٨١ ونص في مادته الاولى على أن يُعمل بأحكام هذا القانون، وفي مادته

---

[٥٤]) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، **تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٠،، ص٢٣.

[٥٥]) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم في مصر : سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، **مرجع سابق**، ص ص ١٨-٢٣.

الثالثة تم إلغاء القوانين السابقة (قانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨، قانون ٧٥ لسنة ١٩٧٠، قانون ١٦ لسنة ١٩٩٦)، ونصت مادته الرابعة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

٢- **السياسة التعليمية الثانية: السياسة التعليمية في مصر عام ١٩٨٥م** [٥٧]: وقد ظهرت في عام ١٩٨٥ سياسة تعليمية جديدة

وفي يوليو من عام ١٩٨٥م أعدت وزارة التربية والتعليم مع تولي (د٠ عبدالسلام عبدالغفار) الوزارة- تقريرًا بعنوان: السياسة التعليمية في مصر، اشتمل على الأهداف المنوطة بها هذه السياسة، والأسس والمقومات التي تقوم عليها وبرامج التنفيذ المرتبطة بها. وفي سبتمبر من نفس العام ألغيت هذه السياسة نتيجة للتغيير الوزاري؛ لذا تخرج هذه عن مجرد صدور قرارات وزارية خلال العمل بها الذي لم يتجاوز الأشهر المحدودة.

وعلى الرغم من أنه لم يمض على وضع هذه السياسة التعليمية أكثر من سنتين حتى طرحت الوزارة الجديدة- التي تولت المهام في ١/١/ ١٩٨٦- وثيقة تعليمية جديدة، تحدد ملامح السياسة التعليمية المقبلة خلال المؤتمر القومي لتطوير التعليم عام ١٩٨٧م.

وأيضاً في الثمانينيات تكرر تأكيد القيادة السياسية على الاهتمام بالتعليم، حيث يعتبر عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو ١٩٨٧ نقطة تحول في وضع السياسة التعليمية،" فقد جعلها محل اهتمام ومشاركة جميع هيئات المجتمع المتمثلة في الأحزاب والقوى السياسية الرسمية وغير الرسمية"[٥٨]. وفي بداية فترة التسعينيات ومع بداية انخفاض حدة الأزمة الاقتصادية في مرحلة التسعينيات أعلنت القيادة السياسية في المناسبات المختلفة أنه تم مضاعفة ميزانية التعليم عن ما سبق إلى حوالي ثلاثة أضعاف الميزانية المقررة من قبل على

---

[٥٦] ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم، **قانون التعليم، رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م**، الصادر ١٩٨١، القاهرة، وزارة التربية والتعليم،.

[٥٧] ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم، السياسة التعليمية في مصر، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، يوليو، ١٩٨٥م ، ص ٩- ١٠.

[٥٨] علي الدين هلال، وأماني قنديل، **التقرير النهائي لمشروع التعليم والسياسة والتنمية، سلسة بحوث سياسية**، العدد٥٠، مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩١، ص-ص ٧-٨.

ضرورة تطوير التعليم[٥٩]، فقد ركز خطاب القيادة أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في ١٤ نوفمبر ١٩٩١ فيما يخص التعليم على ضرورة النهوض بالتعليم من خلال الإصلاح الجذري المستجيب للاحتياجات، فضلاً عن اعتبار التعليم مشروعاً قومياً لمصر، وعلى ذلك أسرعت الدولة بتنفيذ المشروع القومي لإصلاح التعليم بمصر، منذ بداية فترة التسعينيات حتى عام ٢٠٠٠[٦٠].

وفي سبيل ذلك صدرت وثيقة مبارك والتعليم عام ١٩٩٠ ثم وثيقة مشروع مبارك القومي عام ١٩٩٣ التي أكدت على أن السياسة التعليمية الجديدة في مصر تركز على مجموعة من المبادئ التعليمية[٦١]:

وقد صدر في ٢٥ يونيو من عام ٢٠٠٨ قانون رقم (١٩٨) باستبدال نص المادة (٧٠) من الباب السابع من قانون التعليم الصادر برقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ وتضمن التعديل شمول القانون للعاملين في إحدى الوظائف المذكورة ممن تم إلحاقهم بإحدى وظائف الادارة بالمدارس والإدارات والمديريات وديوان عام وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها[٦٢].

ومما سبق يتضح أن مصر قطعت شوطًا كبيرًا في اصلاح التعليم قبل الجامعي في تلك الفترة، إلا أن عدداً من هذه التقارير أشارت إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه نظام التعليم قبل الجامعي هو مدى قدرته على تحسين تلك الخدمة، ومن هذه التقارير تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (٢٠٠٨) والذي أشار إلى أن أهم مشكلات التعليم الابتدائي في مصر والتي تحتاج إلى إصلاح هي: ارتفاع كثافة الفصول، والتسرب من التعليم، وسوء حالة المباني

---

[٥٩]) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم: **التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١- ١٩٩٨م**، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩١.

[٦٠]) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم، **إنجازات التعليم في ٤ أعوام**، القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٥، ص – ص ٥-٦.

[٦١]) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومي، **مرجع سابق**، ص ٩١.

[٦٢]) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكا قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٧.

المدرسية[٦٣]، كما أكدت دراسة (محمد غازي بيومي) أن من بين التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العام في مصر ضعف كفاية الموارد المتاحة والمناهج التعليمية التي لا تشبع حاجات التلاميذ والمجتمع، وأساليب التدريس تعتمد على المحاضرة والتلقين، ومركزية اتخاذ القرارات[٦٤].

ثالثاً: ملامح السياسة التعليمية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م:

زاد الاهتمام بمنظومة التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير نتيجة للثورة الشعبية التي انفجرت نتيجة الأوضاع التي كان يعيشها الشعب المصري؛ نتيجة للتدهور في الأوضاع المجتمعية ومنها التعليم.

وهناك العديد من القرارات الوزارية التي صدرت بعد ثورة ٢٥ يناير منها القرار الوزاري رقم (٣٦٩) بتاريخ ٢٠١١/١٠/١١م: بشأن مدارس المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا[٦٥] والتي ينص على أن تنشا مدارس مصرية تسمى مدارس متفوقين في العلوم والتكنولوجيا تتبع وزارة التربية والتعليم، كما صدر في نفس العام قرار وزاري رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠م بشأن إنشاء مجمع تعليمي متكامل بمحافظة الفيوم[٦٦].

فقد حرصت وزارة التربية والتعليم بعد ثورة ٢٥ يناير عن خطتها لإصلاح التعليم للخمس سنوات القادمة، وقد أعلنتها في الصحف الرسمية في اليوم السابع. التي حملت بعنوان " لن يترك طفل مصري بلا تعليم جيد" ، وفي ٩ مايو ٢٠١٢ صدر قانون رقم ٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم ١٩٨١، وجاء تعديل أعادة تنظيم عملية دخول الامتحانات وحالات الرسوب[٦٧].

---

[٦٣]) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١١٨– ١١٩.

[٦٤]) محمد غازي بيومي، نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي في ضوء مدخل الإصلاح المتمركز حول المدرسة في مصر، العدد٦٣، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

[٦٥]) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار رقم ٣٦٩، ٢٠١٢م.

[٦٦]) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار رقم ٢٢٨، ٢٠١٢م.

[٦٧]) رئاسة الجمهورية، قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم، الجريدة الرسمية، العدد١٨، مكرر ب، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٢م، مادة(١).

وقد صدر أيضا في ٢ سبتمبر من عام ٢٠١٢م قانون رقم (٨٧) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وجاء التعديل لتنظيم حالة رسوب الطالب في الصف الثاني الثانوي من عام ٢٠١١/ ٢٠١٢م.[٦٨] وترى إحدى الدراسات الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء أن كافة التعديلات التي تم اجراؤها على قانون التعليم منذ صدوره في عام ١٩٨١م تبين عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة للتعليم قبل الجامعي بسبب الاعتماد على التجربة والخطأ في عمليات التطوير وتعديل نظام الثانوية العامة، ثم الغاء التعديل دون أي سند من المعايير العلمية وكذلك الاعتماد على الحلول قصيرة الأجل[٦٩].

التعليم في دستور ٢٠١٢م:

ولقد تضمن هذا الدستور (٢٣٤) مادة ، وتضمن بابًا كاملا عن الحقوق والحريات، وقد اختص (٣) التعليم بسبع مواد في الفصل الثالث من هذا الباب[٧٠]. ولم يمض على قيام الثورة غير عامين تبوءا فيه الإخوان باعتلاء الرئيس مرسي سدة الحكم بالانتخاب ظهرت تغيرات ملحوظة في العملية التعليمية وهي:

- عودة الثانوية العامة إلى عام واحد وقد اتخذ هذا القرار في مجلس الشعب ٢٠١٢ قبل صدور الحكم ببطلانه
- عودة نظام الانتخاب إلى الحياة الجامعية على كل المستويات لرئاسة الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام.
- إحداث تغيير في لائحة اتحادات الطلاب
- عودة المظاهرات السلمية للجامعات المصرية دون اعتراض من الجهات الامنية .
- حدوث تغيير في المناهج الدراسية ولكن ليس بالشكل المرجو فالتعليم بحاجة أن يكون خاضعاً لمعايير الجودة بواسطة لجان تتمتع بالكفاءة والنزاهة والحرص على تطوير

---

[٦٨]) رئاسة الجمهورية، قانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٢، بتعديل بعض أحكام قانون التعليم، الجريدة الرسمية، العدد (٣٥)، مكرر ب، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٢م، مادة(١).

[٦٩]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ١٤-١٥.

[٧٠]) جمهورية مصر العربية دستور ٢٠١٢، الصادر ٢٠١٢م.

العقل المصري لان المناهج مليئة بالأخطاء وعدم احترام الآخر ولا سيما الأقليات وتعظيم الانغلاق والعداء تجاه العالم الخارجي.

السياسة التعليمية بعد ثورة ٣٠ يونيو:

على الرغم من عدم صدور أي قوانين جديدة فيما يخص التعليم، والاكتفاء بقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م وتعديلاته- صدرت العديد من القرارات التنفيذية فقط في هذه المرحلة- إلا أن قضية التعليم حظيت باهتمام واسع في استراتيجية التنمية ٢٠٣٠م حيث اشتمل الهدف الرابع للاستراتيجية على ضرورة تنمية المعرفة والابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي وأن مصر تتخذ المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية.

حيث تسعى النظم التعليمية في القرن الواحد والعشرين إلى التطور وتطبيق أحدث أنظمة التعليم واستخدام الأساليب الحديثة في التعليم، ومن أحدث الأنظمة التي أظهرت مساندة العملية التعليمية الأنظمة التكنولوجية، وظهرت في العقدين الآخيرين العديد من التطبيقات والأجهزة الحاسوبية واللوحية والمنصات التي تخدم العملية لتعليمية، وبالتالي حاولت العديد من الأنظمة التعليمية الاستفادة من هذه الأنظمة التي تزيد من كفاءة العملية التعليمية[٧١].

وقد سعت وزارة التربية والتعليم في مصر في العام ٢٠١٣ إلى تنفيذ مشروع استخدام التابلت في التعليم من خلال توزيع التابلت على طلاب الصف الأول الثانوي كتجربة استرشادية في ٦ محافظات، وقد أشار وزير التعليم في ذلك الوقت إلى أن نظام التابلت يعد نقلة نوعية ستغير أسلوب التعليم ومساره وتجعله من التجارب المتميزة دوليًا[٧٢] وكان الهدف هو القضاء على التعليم القائم على التلقين والحفظ والقضاء على الدروس الخصوصية وإقامة نظام مبني على الفهم.

ومن خلال استخدام التكنولوجيا في التعليم يجب تعديل الكتب الدراسية بحيث تتوافق مع النظام الجديد، ونظرًا لتطور النظام فإن أهم عنصر للتطوير هو الكتب المدرسية، فلابد من أن

---

[٧١]) محمد ماهر الحمار ماهر، تجربة استخدام الكمبيوتر اللوحي التابلت في التعليم الثانوي العام في مصر: دراسة تحليلية، العدد ١٣٠، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، ٢٠٢١م، ص ٣٢٣.

[٧٢]) **المرجع السابق**، ص٣٢٥.

يتغير المحتوى ليتلاءم مع النظام حيت يكون الكتاب المدرسي بمثابة دليل الطالب للبحث في محركات البحث العالمية حول موضوعات المقرر الدراسي.

الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠م (التعليم المشروع القومي لمصر):

ظهرت هذه الخطة تماشياً مع المتغيرات المحلية والعالمية، وبعد مرور المجتمع المصري بعدد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ظهرت نتيجة لثورة الخامس والعشرين من يناير وما تلاها من أحداث، وبعد صدور دستور ٢٠١٤ م، الذي اهتم بشؤون التعليم وإدارته في أكثر من مادة، وأصبحت هذه الخطة ترجمة لرؤية وزارة التربية والتعليم والتي تتمثل في توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم، واقتصاد يقوم على المعرفة[٧٣].

حيث ترتكز رؤية وزارة التربية والتعليم في هذه الخطة على توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة، ولتحقيق هذه الرؤية تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري بهوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية، وبذلك أصبح الهدف البعيد للقطاع هو التنمية الشاملة للنشئ، مع غرس روح المواطنة والتسامح ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية، والعدالة من حقوق وواجبات وشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين[٧٤].

ومن خلال العرض السابق يتضح اهتمام الدولة بالتعليم بعد ثورة٣٠ يونيو وتطويره من خلال اصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم.

الاطار التعليمي لدستور ٢٠١٤م:

---

[٧٣]) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، **الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠) التعليم المشروع القومي لمصر**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ص٢.

[٧٤]) محمود أبو النصر، **كلمة افتتاحية، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠**، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢.

يعد دستور ٢٠١٤م أحدث الدساتير المصرية، والذي يعمل بمقتضاه كل أجهزة الدولة في الوقت الحالي، وعلى اثره تم تعطيل العمل بدستور ٢٠١٢م،" وقد جاء دستور ٢٠١٤م في ٢٤٧ مادة موزعة على(٦) أبواب ، وجاءت مواد التعليم في الفصل الأول من الباب الثاني، باب المقومات الأساسية للمجتمع[٧٥].

من خلال العرض السابق للسياسة التعليمية في الفترة من ١٩٧١ حتى ٢٠١٤ يتضح أن السياسة التعليمية تختلف من وقت لآخر تبعًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى التغيرات التي طرأت على فلسفة المجتمع ومبادئه، وكذلك واقع المجتمع بما يتضمنه من جوانب اقتصادية واجتماعية، وثقافية وسياسة، حيث منذ بداية السبعينيات حافظت مواد الدساتير وقوانين التعليم قبل الجامعي على مجموعة من المبادئ التربوية الراسخة التي لا تتغير بتغير الأشخاص والأزمان مثل، الحق في التعليم ومجانية التعليم وإلزاميته، وتحقيق تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، كما واكبت تلك المواد المعايير التي فرضتها التحديات الحضارية المعاصرة على الدول النامية، وتعاملت معها بإصدار تشريعات دستورية تؤكد على تحقيق الجودة في التعليم وفقا للمعايير العالمية، وتعرض قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م للتعديل أكثر من مرة وهذا يدل على عدم وجود تخطيط على مستوى السياسة التعليمية، وعدم وجود دراسات علمية رصينة، كما تم اصدار تشريعات وقوانين تشجع على إنشاء المدارس الخاصة، وشملت تلك الفترة تعديل نظام الثانوية العامة، ثم الغاء التعديل الخاص بنظام الثانوية العامة بعد ثلاث سنوات فقط من اصداره بسبب المشكلات الناتجة عن تطبيقه، وانه يتم الاعتماد على الحلول قصيرة المدى في السياسة التعليمية، وشهدت فترة ما بعد ٢٥ يناير عام ٢٠١١ مجموعة من التعديلات المتعلقة بالتعليم والمعلمين وقد تمثلت في إضافة باب كامل لقانون التعليم رقم ١٣٩ يخص وظائف المعلمين، واصدار دستور ٢٠١٢م واختصاص بعض مواده بالتعليم، وواكبت قوانين التعليم المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة وتعاملت معها بإصدار تشريعات وقواعد قانونية، وكذلك شهدت فترة ٣٠ يونيه اصدار دستور ٢٠١٤ واهتمامه بالتعليم وشملت بعض مواده التعليم.

---

[٧٥]) جمهورية مصر العربية، **دستور مصر العربية ٢٠١٤م**، الجريدة الرسمية العدد(٣) مكرر (أ)، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٨ يناير، ٢٠١٤م.

توصيات الدراسة:

- يقترح إنشاء هيئة مستقلة تتكون من لجان مختصة لإدارة التغير في السياسة التعليمية وذلك من أعضاء مستقلين غير تابعين لأي جهة سياسية، أو توجهات فكرية، على أن يكونوا من ذوي الخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والموضوعية في المجال التربوي.
- التعامل مع السياسة التعليمية على أساس أنها عمل مؤسسي كبير وعدم اختزالها في شخص واحد يحرك كل شيء- أيا – كان موقعه ومن ثم الحرص على مشاركته الطلاب وأولياء لأمور وكذا المعلمين من الأجيال المختلفة في صنع الخطوط العريضة للسياسة التعليمية ورسم ملامح التغير المنشود.
- البدء في نشر ثقافة اللامركزية للسلطة في التخطيط وصنع القرار بحيث لا تصبح في يد شخص الوزير فقط.
- وضع خطة متكاملة لتطوير السياسة التعليمية والنهوض بها في خطوات متسلسلة مع عدم تغييرها مع تغيير الوزير حتى تستقر السياسة التعليمية مع عدم تضارب القرارات.
- ألا يكون للنظام السياسي أي دور في تشكيل وبلورة المناهج التعليمية حتى تسهم في إعداد العقول بالصورة التي يراها النظام وتترك للمختصين وضعها مما يناسب التطور العلمي.
- أن تعود القوة للأداء البرلماني في تشريع القوانين من أجل الإصلاح وليس من أجل السلطة التنفيذية مع وضع تحديد واضح للسلطة.
- عدم اتخاذ قرارات تربوية مفاجئة وسريعة فلابد أن يكون التطوير عملية هادئة متدرجة ويعهد بعملية التطوير إلى مسئولين وبذلك يتناقض مع ما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير حيث اتسمت القرارات بالتخبط وعدم الدراسة مثل إلغاء الصف السادس الابتدائي كشهادة بحجة ترشيد الانفاق وإضافة اعمال السنة للشهادة الاعدادية مما يرسخ الدروس الخصوصية ويساعد على ثقافتها.

المراجع:

١- أبو بكر زيدان عبيد، "اتجاهات السياسة التعلمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م"، **رسالة دكتوراه**، جامعة الأزهر، كلية التربية ١٩٩١م.
٢- أحمد إسماعيل حجي، **التاريخ الثقافي للتعليم في مصر**، القاهرة: دار الفكر العربي،٢٠٠٢م.
٣- أحمد خليفة خليفة حماد، "إصلاح التعليم في الدساتير المصرية بين النظرية والتطبيق في ضوء المتغيرات المجتمعية من ١٩٢٣ الى ٢٠١٩م"، **رسالة دكتوراه**، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠٢٢.
٤- أمال أندراوس، **السياسات التعليمية في مصر**، القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع،٢٠٠٥م.

٥- أماني قنديل، **القطاع الخاص السياسة التعليمية في مصر**، مركز الدراسات والبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،١٩٨٩م.
٦- بثينة عبد الرؤوف رمضان، "جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٩.
٧- جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك**، القاهرة: دار الشروق،٢٠١١.
٨- جمهورية مصر العربية دستور٢٠١٢، الصادر ٢٠١٢م.
٩- ـــــــــــــــــــــــ، دستور جمهورية مصر العربية١٩٧١ والقوانين المكملة له، الجريدة الرسمية، السنة(١٤)، عدد(٣٦) مكرر (أ)، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،١٩٧١.
١٠- ـــــــــــــــــــــــ، دستور مصر العربية ٢٠١٤م، الجريدة الرسمية العدد(٣) مكرر (أ)، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٨ يناير، ٢٠١٤م.
١١- ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤- ٢٠٣٠) التعليم المشروع القومي لمصر، القاهرة، وزارة التربية والتعليم.
١٢- ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، المكتب الفني للوزير، السياسة التعليمية في مصر، يوليو ١٩٨٥.
١٣- ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، قرار رقم ٢٢٨، ٢٠١٢م.
١٤- ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، قرار رقم ٣٦٩، ٢٠١٢م.
١٥- جيهان محمد جمعة، "دراسة تقويمية للسياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي منذ عام ١٩٨١"، **رسالة ماجستير**، جامعة حلوان، كلية التربية، ٢٠٠٩م.
١٦- حامد عمار، المنظومة التعليمية وإشكاليات الثقافة القومية بين التعليم لحكومي والتعليم الخاص والأجنبي، **مؤتمر إصلاح التعليم**، منتدى الإصلاح العربي، الإسكندرية، ٨-١٠ ديسمبر، ٢٠٠٤.
١٧- حسين بشير محمود، دور كليات التربية في إصلاح التعليم (الواقع- التحديات- الطموح)، **مؤتمر دور الكليات التربية في إصلاح التعليم**، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بجامعة القاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٥.
١٨- رئاسة الجمهورية، قانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٢، بتعديل بعض أحكام قانون التعليم، الجريدة الرسمية، العدد(٣٥)، مكرر ب،القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،٢٠١٢م، مادة(١).
١٩- ـــــــــــــــــــــــ، قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم، الجريدة الرسمية، العدد١٨، مكرر ب، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠١٢م، مادة(١).
٢٠- زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، ط٣، عمان : دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص٢١٢.
٢١- سعادة خليل، **توجيهات معاصرة في التربية والتعليم**، الكويت : دار ناشري للنشر الإلكتروني، ٢٠١٣ م.
٢٢- سعيد إسماعيل على، **تأملات في سياسة التعليم في مصر**، الجزء ٤٦، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٦.

٢٣- سلامه صابر العطار، سعيد ابراهيم عبد الفتاح ، المؤتمر الثاني عشر: السياسات التعليمية في الوطن العربي، العدد ١، رابطة التربية الحديثة، جامعة المنصورة، كلية التربية ، ١٩٩٢، ص ص ٢٧٤- ٢٧٥.
٢٤- شبل بدران، **أزمة الفكر التربوي**، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ٢١١.
٢٥- شيل بدارن، **قضايا تربوية، معاصرة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧م، ص٥٥.
٢٦- صباح صلاح محمود حميدة، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق مبدأ المساوة في الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية، العدد ١٤، المجلد ١٤، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم، ٢٠٢٠م.
٢٧- عبد الجواد السيد بكر، **السياسة التعليمية وصنع القرار**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.
٢٨- عبد الجواد السيد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، كفر الشيخ: مطبعة السلام، ٢٠٠٦.
٢٩- عبد الحميد عبد المجيد حكيم، التربية والتنمية، جامعة الملك سعود، ٢٠٢٢/١١/٢٥م، علي الرابط Available on line at :http://www.uqu.equ.sa.in_10=2022
٣٠- عفاف محمد جايل، "دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر" (دراسة تحليلية)، العدد (٣٤)، **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، كلية التربية،٢٠١٣م.
٣١- على الدين هلال، أماني قنديل، التقرير النهائي لمشروع التعليم والسياسة والتنمية، **سلسة بحوث سياسية**، العدد٥٠، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩١.
٣٢- علياء عمر كامل إبراهيم،" التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة ١٩٨٥- ٢٠٠٥"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية،٢٠١٠م.
٣٣- عمرو محمد محمد مرسي،" دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي الفترة من (٢٠١١- ٢٠١٦م)، دراسة تحليلية"، العدد٨، المجلد ٣٣، **مجلة كلية التربية** ، جامعة أسيوط، ٢٠١٧م.
٣٤- عماد صموئيل وهبه،" تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية: دارسة ميدانية"، العدد١٠٥، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٠١٦م.
٣٥- فيصل صديق أحمد مهران،" التنمية التربوية للمؤسسات التعليمية في ضوء التغيرات السياسية للمجتمع المصري: دراسة تحليلية"، **رسالة دكتوراه**، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠١٧م.
٣٦- قانون التعليم، رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، الصادر ١٩٨١.
٣٧- قانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥،القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٧.

٣٨- المادة (٢١) دستور ١٩٧١م.
٣٩- المادة(١٨) دستور ١٩٧١م، الصادر ١٩٧١م.
٤٠- المادة(١٩) دستور ١٩٧١م.
٤١- المادة(٢٠) دستور ١٩٧١م.
٤٢- سعيد إسماعيل علي، "تأملات في سياسة التعليم في مصر"، الجزء (٤٦)، المجلد (٧)، **مجلة دراسات تربوية**، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٢.
٤٣- محمد عبد الفتاح السعيد، "تطور السياسات التعليمية في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠١٠م وانعكاساها على الإصلاح التعليمي" ، **رسالة ماجستير**، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠١٢م.
٤٤- محمد غازي بيومي، نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي في ضوء مدخل الإصلاح المتمركز حول المدرسة في مصر، العدد٦٣، الجزء ٢، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، كلية التربية، ٢٠٠٩م.
٤٥- محمد ماهر الحمار ماهر،" تجربة استخدام الكمبيوتر الوحي التابلت في التعليم الثانوي العام في مصر: دراسة تحليلية"، العدد ١٣٠، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، **رابطة التربويين العرب**، ٢٠٢١م.
٤٦- محمود أبو النصر، كلمة افتتاحية، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤م.
٤٧- محمود عطية، ركائز الجودة في التعليم الثانوي، "**المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم الجامعي**، ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨م، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨م.
٤٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٨م.
٤٩- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، التعليم١٩٥٢م/ ١٩٨٥، المجلد الرابع، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥م.
٥٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤.
٥١- منار محمد إسماعيل بغدادي، "تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر"، العدد (٣٠)، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس ، كلية التربية ٢٠١٥م.
٥٢- منال محسن أحمد حجازي، "الأبعاد السياسية وانعكاساتها على صنع السياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية"، العدد٣، المجلد٥٧، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، كلية التربية، ٢٠١٩م.
٥٣- ج. م. ع، وزارة التخطيط، مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/ ١٩٨٣- ١٩٨٦/ ١٩٨٩م، المجلد الثاني، الإنسان المصري، الجزء الثاني، القاهرة: مطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر،١٩٨١م.

٥٤- ـــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، الخطة العشرية للتعليم ١٩٧٢/ ١٩٧٣- ٢٩٨١/ ١٩٨٢م، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٢م.
٥٥- وزارة التربية والتعليم، السياسة التعليمية في مصر، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٥م.
٥٦- ـــــــــــــــ، إنجازات التعليم في ٤ أعوام، القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٥م.
٥٧- ـــــــــــــــ، تطوير التعليم وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٠م.
٥٨- ـــــــــــــــ، ورقة عمل حول تطوير التعليم في مصر، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٩م.
٥٩- ـــــــــــــــ، التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١- ١٩٩٨م، القاهرة: مطابع روز اليوسف، ١٩٩٨.
٦٠- ـــــــــــــــ، دراسات لجان مؤتمر التعليم في الدولة العصرية، المنعقد بنقابة المهن التعليمية في الفترة من ٢٠ -٢٣ فبراير، ١٩٧١م، الجزء الأول والثاني ،القاهرة: مركز التوثيق التربوي،١٩٧٢م.

المراجع الأجنبية:

61- Wolford, G, (ed.), Researching the Powerful in Education, London. university college London press ltd, 1994.

62- Chimombo, Joseph, "Issues in Basic Education in Developing Countries: An Exploration of Policy Option for Improved, Delivery Journal of International Cooperation Education, Vol. 1, 2005.

63- Karin Guilla, katrin Lintorf: "Private tutoring when stakes are hight: Insights from the transition from primary to secondary school in Germany", International Journal of Educational Development, Vol. (65), Leibniz Institute for Science and Mathematics Education: Kiel University, 2019, P.P 172-182.

64- The World Bank. "Improving Quality, Equality, and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth," Education Sector Policy Note, World Bank 2007.